الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/49/SC.2/L.1/Add.1
17 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٥ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

السيد ف. ليجر (فرنسا)

المتحدثون:

إثيوبيا	الصين
موريتانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
تونس	كوبا
جمهورية إيران الإسلامية	الجزائر

ملاحظة للوفود

يعمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الأربعاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢**، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5656/1066

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(تابع)

١- قال الممثل عن **إثيوبيا** إنه منذ ١٩٩٢، بدأت إثيوبيا عملية موجبة للتكيف الهيكلي والاقتصاد الكلي، كما أنها نفذت عدة برامج قطاعية في الاستثمار. ولقد أفرزت هذه الجهود ربحية متواضعة. وما زالت إثيوبيا واحدة من أفقر الشعوب في العالم. وهذا الفقر هو أساساً ظاهرة ريفية، غير أن الفقر الحضري آخذ أيضاً في الازدياد. ورغبة من الحكومة في انتشال إثيوبيا من براثن الفقر، بذلت أقصى جهدها لإعداد ورقة استراتيجية للحد من الفقر. ومع ذلك، فإن التنفيذ الناجح للسياسات الواردة في هذه الوثيقة يتطلب بذل الكثير من الجهد على الجبهة الخارجية وعلى الجبهة الداخلية على السواء.

٢- والمجتمع الدولي مدعو لسد أي فجوة مالية بين الموارد المتاحة والأخرى المطلوبة. وفي الماضي، كان المجتمع الدولي داعماً لجهود الحد من الفقر في إثيوبيا، ولكن على مستوى أقل مما هو عليه في الأنحاء الأخرى من أفريقيا. وتحتاج إثيوبيا الآن إلى زيادة في كمية المساعدة ونوعيتها. ويتعين تنقيح آليات تقديم المعونة وتنسيقها بغية الحد من تكاليف المعاملات، وتحسين فعالية المعونة. ولقد تدهورت معدلات التبادل التجاري لإثيوبيا نتيجة الانهيار الذي لم يسبق له مثيل للأسعار العالمية للبن، والذي كان يستأثر بنسبة ٦٠ في المائة من عائدات صادرات البلاد. وعلى هذه الخلفية، فإن شركائها في التنمية مدعوون إلى المساعدة لتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتصدي لمشكلة ديون البلد وإزالة قيود جانب العرض.

٣- وقال إنه من المؤمل أنه بعد ثلاثة أو أربعة عقود من التجربة في مختلف النماذج الإنمائية أن يكون الأمر قد انتهى عند هذا الحد، والأخذ بمخطط أوراق استراتيجية الحد من الفقر. وعلى المجتمع المدني استحداث الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بمسؤولياتها. وهو بعمله هذا، ينبغي أن ينظر إلى التجربة الإيجابية مع الدعم الضخم الذي قدم لمساندة الجهد المحلي القوي في بلدان شمال شرق آسيا عند مرحلة مبكرة من تنميتها.

٤- وقال الممثل عن **موريتانيا** إن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، لم يؤد إلى النتائج المتوقعة. فما زالت أفريقيا تواجه نفس العقبات كما كانت في أوائل التسعينات. ولقد اعترف الزعماء الأفارقة أن المسؤولية الرئيسية لتنميتهم تقع على عاتق بلدانهم، وأنه نتيجة لذلك طرحت الشراكة الجديدة من أجل تنمية

أفريقـــيا. ومع ذلك، فإن أفريقيا لا تستطيع التصدي وحدها للتحدي الذي يواجهها. وقد وفرت هذه الشراكة إطاراً وفرصة سانحة للنهوض بالتنمية الأفريقية، ولكن يتعين دعمها بصورة مترابطة من جانب المجتمع الدولي. هذا وإن الـــنمو الأســـرع هو الشرط المسبق لأي حد مستدام للفقر في موريتانيا. فهي تحتاج إلى قطاع خاص أكثر دينامية، واستقرار اقتصادي كلي، وترويج الصادرات والتنافسية المتزايدة. ومع هذا فإن النمو المستدام لا يساوي الحد من الفقر. فالفقر المدقع يجب أن يحل عن طريق التنمية القطاعية، وأن تدخل الحكومة هو أمر ضروري بغية إنشـــاء هياكل اقتصادية واجتماعية. وتعتبر السياسات الداخلية أساسية، ولكن دون أي بيئة دولية مواتية، فإن الأهـــداف الإنمائية لن يتسنى بلوغها. وعلى البلدان المتقدمة أن تفتح أسواقها أمام المنتجات من البلدان النامية، وتســـهيل الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيات الاتصال، وتعزيز جهودها المبذولة لتوفير مساعدة إنمائية رسمية إضافية وتخفيف الديون.

٥- وقـــال الممـــثل عن **تونس** إنه رغم الاهتمام الذي أولاه المجتمع الدولي للحد من الفقر، فقد كانت تعبئة الموارد لبلوغ الأهداف الموضوعة في مؤتمر قمة الألفية وغيره من المؤتمرات الدولية الأخيرة، غير كافية. ومع ذلك، فقـــد أصـــبح الحد من الفقر الهدف الأساسي لبرامج وأنشطة المؤسسات المالية الدولية، كما أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وكذلك مجموعة بلدان الـ ٨، في قمتهم الأخيرة، أعلنوا عن التزامات تعتبر هامة ليس فحسب للبلدان المعنية مباشرة بمشكلة الفقر، ولكن أيضاً للأمن والاستقرار في العالم. وهذه الجهود لها أهميتها الخاصة حيث إن عـــدد الـــناس الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم في تزايد مستمر، لا سيما في البلدان الأقل نمواً في أفريقيا. وقد وفر تقرير الأونكتاد بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا تحليلاً ذا صلة بأسباب هذا الفقر المتنامي.

٦- وفي مؤتمـــر قمة لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١، اعتمد الزعماء الأفارقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي تهدف إلى أن تصبح حجر الزاوية لسياسات التنمية الأفريقية. وإن نجاح هذا البرنامج الطموح يرهن بـــالدعم النشـــط للمجتمع الدولي. وتتطلب عملية العولمة والتغييرات التي أحدثتها في مجال الترابط والعلاقة بين الســـلام والأمن والتنمية، نهجاً عالمياً حيال مشكلات التنمية والفقر، مثل إنشاء صندوق التضامن العالمي. وهذه المبادرة التونسية مستوحاة من تجربة البلاد في معركة الكفاح ضد الفقر، وقد نالت دعم المجتمع الدولي. والأمل أن يســـاعد كل الشركاء في تنفيذ هذه المبادرة بوضع آليات ملائمة، طبقاً للأهداف والالتزامات الموضوعة في مؤتمر قمة الألفية.

٧- وقال الممثل عن **جمهورية إيران الإسلامية** إن العولمة وتحرر التجارة والمال، تعتبر تحديات معقدة بالنسبة لأفريقيا. فالدخل الفردي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى آخذ في الهبوط كما أن الفقر آخذ في الازدياد. ولم تـــنجح بـــرامج التكيف الهيكلي المطبقة في أفريقيا على مدى السنوات العشرين الماضية في التغلب على العوائق

الهيكلية والمؤسسية الرئيسية أمام تراكم رؤوس الأموال والتغيير الهيكلي. وربما كان ذلك جزئياً بسبب الانزلاقات في تنفيذ السياسات، ولكن كان هناك أيضاً عدة مشكلات في تصميم السياسات.

٨- وقال إنه في حين أن الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد، قد أولت عنايتها ولسنوات عديدة، بضرورة التصدي لجائحة أفقر البلدان، وكذلك التشديد على الاهتمامات التي أفصحت عنها قمة الألفية، فإن الإجراءات الدولية ما زالت حتى الآن غير كافية. ومنذ ١٩٩٩، أصبح الحد من الفقر هو الهدف الأول لعمليات المؤسسات المالية الدولية في البلدان ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك، ورغم أن هذه البرامج تركز الآن على الحد من الفقر، فإن سياسات المشورة في الاقتصاد الكلي تبدو وكأنها لم تنطلق بعد من نهجها السابق للتكيف الهيكلي الذي قام على أساس الالتزام بالسياسات المفضية إلى الأسواق وتحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى الاستقلال الذاتي الأكبر في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية التي تتلاءم مع ظروفها الخاصة. ومع أوراق استراتيجية الحد من الفقر، فإن القروض والمنح الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية وتخفيف الديون أصبحت مرتبطة تماماً بسياسات واستراتيجيات الحد من الفقر. وفي سياق هذه الأوراق، فهناك مع ذلك تضارب شديد بين الملكية والمشروطية. وينبغي أن تصبح الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، المصممة والمعتمدة من البلدان الأفريقية نفسها، الأساس لأي دعم دولي لأفريقيا. والمطلوب هو المزيد من الجهود من أجل زيادة ملحوظة في المعونة، وخفض الديون والوصول الأفضل إلى الأسواق.

٩- وقال ممثل **الصين** إن الأونكتاد مثل دوراً مهماً في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ولا سيما من خلال عمله التحليلي بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وأسهم أيضاً في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إسهاماً كبيراً. وفيما يتعلق بتقرير الأمانة عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، أيدت الصين الرأي القائل إن النمو الاقتصادي السريع هو الشرط الرئيسي لتخفيف وطأة الفقر. وأضاف قائلاً إن استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية أمران حيويان وكفيلان بتحقيق نمو مستدام وسريع، لكن شبكات الأمن الاجتماعي والنفقات الاجتماعية مهمة أيضاً. وقد بذلت البلدان الأفريقية جهوداً كبيرة محلياً، بما فيها إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لكنها لم تحرز تقدماً في مجال الحد من الفقر بسبب وجود معوقات متنوعة. وتتطلب التنمية الاقتصادية وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا تضافر جهود المجتمع الدولي باتخاذ تدابير مؤثرة وفعالة لخلق بيئة دولية مواتية للتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك إصلاح النظامين المالي والتجاري الدوليين، وتشجيع تدفق الموارد إلى أفريقيا وتيسيره. ومن المهم أيضاً، أضاف ممثل الصين، إيجاد نظام أعدل للتجارة العالمية يجسد مصالح جميع البلدان من خلال الحد من السياسات الحمائية والتمكين من النفاذ إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا، وكذلك وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين. وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في أداء دور بنّاء في حشد الدعم الدولي لتنمية أفريقيا. وينبغي تشجيع الحكومات الأفريقية على المشاركة في عملية إصلاح السياسات العامة وسياسات التكييف الهيكلي بصورة أكبر، كما ينبغي للبلدان المتقدمة توفير المساعدة لها وألا تُربط المؤسسات الدولية بالمشروطية.

١٠- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توفر أساساً متيناً لتنمية يقودهـــا الأفارقة وإنه كان ينبغي للأمانة أن تشير إلى هذه المبادرة الجديدة في تقريرها عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وقال إن المبادرة تكفلت بالتنمية مع التركيز على الحد من الفقر.

١١- وأضـــاف قـــائلاً إن التنمية تتوقف على وضع نهج منسق ومتسق يركز فيه جميع أصحاب المصالح على مـــيزاتهم النسبية. ويعتمد الاتساق، بصفته حتمية إنمائية، اعتماداً قوياً على تحديد البلدان النامية نفسها أولويات إنمائـــية واضـــحة وراسخة. ومن ثم، فإن ثمة سبيلاً محدداً يمكن للأونكتاد أن يدعم من خلاله المزيد من الاتساق ويتمـــثل في التشـــديد عـــلى التعاون مع الحكومات الأفريقية والمجتمع المدني ومؤسسات بريتون وودز بخصوص استراتيجية الحد من الفقر.

١٢- وعرج ممثل الولايات المتحدة على ما سلف بقوله إن الشرط الأساسي لبلوغ أفريقيا أهدافها الإنمائية هو السلم الذي يعد شرطاً مسبقاً لتطوير الأسواق والبنية التحتية الإقليمية. وإذا كان تحسين سبل النفاذ إلى الأسواق وزيـــادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتسريع عملية تخفيف عبء الدين من الضروريات، وإذا كان قد أحرز تقدم بشأن هذه القضايا، فإنه لا بد من الاعتراف بأن الموارد المحلية والخاصة هي الموارد الأولية اللازمة للجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة. ولما كان القادة الأفارقة يعملون على توطيد الديمقراطية والإدارة الاقتصادية السليمة، فقـــد تعهـــدت الـــبلدان المتقدمة بتعزيز السلم والأمن في أفريقيا وتقوية خبرتها وبناء قدراتها وتشجيع التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي فيها وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أنجع إليها. وقال إن من المهم للغاية أيضاً اتخاذ تدابير بشـــأن الأمـــن الغذائـــي والتنمية والإنتاجية الزراعيتين. ويمكن تحقيق نمو مستدام في الإنتاجية الزراعية بواسطة الاستثمار في التنمية الريفية والتطوير البحثي والبيوتكنولوجي ومن خلال إيجاد بيئة للسياسات المواتية للمزارعين لجني ثمار عملهم. وأضاف أن من شأن المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة بخصوص التجارة في المنتجات الزراعية في منظمة التجارة العالمية أن تكمل الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، لكن للسياسات المحلية دوراً مهماً تؤديه في البلوغ بإمكانات الزراعة إلى حدودها القصوى.

١٣- وقال ممثل **كوبا** إن الوضع الاقتصادي في أفريقيا ما فتئ يتفاقم عاماً بعد عام، وحصة أفريقيا في التجارة العالمية تنخفض رويداً رويداً، وأضحت بلدان عدة في المنطقة تعاني من المزيد من التهميش شيئاً فشيئاً. ولقد أثبتت الـــتجربة أنـــه لا يمكن للنمو أن يستمر دون ازدياد الادخار والاستثمار. لكن من المستحيل تحقيق هذا الشرط وأسعار السلع الأولية، التي تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من الصادرات الأفريقية، تنخفض مقارنة بأسعار الصادرات في سائر العالم. ولم تفض سياسة رفع القيود المتسارعة بالاقتصادات الأفريقية إلى تحقيق النتائج المتوقعة، في حين تستمر القيود في إعاقة طرح المنتجات الأفريقية في أسواق البلدان المتقدمة. ومن العقبات التي تعترض سبيل التنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر الإعانات الضخمة التي تستفيد منها المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة وغيرها من

أشكال السياسة الحمائية. وعلاوة على ذلك، تُعرّض قلة المساعدات المالية للخطر نمو القارة الأفريقية وتنميتها بل بقاءهـــا ذاته. وإذا كانت المبادرات التي اتخذها عدد من البلدان المتقدمة مؤخراً خطوات إيجابية، فإن على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود. وإذا أريد تمكين أفريقيا من انتشال نفسها من براثن الفقر المدقع، فمن الحيوي أن تفي البلدان المتقدمة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً.

١٤- وأضـــاف ممـــثل كوبـــا قائلاً إن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجالات عدة، بما فيها تفاعله مع مؤسســـات دولية أخرى في ميدان التجارة والمال، مهم جداً في تعزيز السياسات التي تفيد التنمية وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا. غير أن البلدان الأفريقية لن تقوى على بلوغ أهدافها الإنمائية دون دعم المجتمع الدولي إياها دعماً قوياً من خلال توفير المزيد من الموارد المالية وفتح سبل أفضل للنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الخاصة والتفاضلية، ولا سيما لصالح أقل البلدان نمواً. ولا بد من إدراج الخدمات التي يقدمها الأونكتاد في مجالات شتى ضمن نهج عالمي بغية تأمين الاتساق والتلاحم مع أنشطة مؤسسات أخرى.

١٥- وقال ممثل **الجزائر** إن التقرير الذي أعدته الأمانة عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وإن كان يختلف عن الآراء التقليدية، فإنه يقدم تحليلاً شاملاً لمشاكل التنمية والفقر التي تعاني منها القارة الأفريقية. وأضاف أنه غالباً ما يكون لشركاء أفريقيا الإنمائيين نظرة مسبقة عن أفريقيا بصفتها قارة مزقتها الحروب وتتفشى فيها المجاعة والإيدز والفســـاد. وإذا كانـــت تلك الظواهر سائدة حقاً في بعض البلدان الأفريقية، فإن معظم البلدان الأفريقية تشهد تطورات أخرى مشجعة تتعلق بالحكم الرشيد والإصلاح السياسي. بيد أن إنهاء الصراعات الاجتماعية والسياسية وإقامة حكومات ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وانتهاج سياسات رفع القيود لم تكن لتكفي لإخراج البلدان الأفريقيـــة من براثن الفقر. ولطالما اقترنت سياسات التكييف بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة انضافت إلى عبء الدين وأصبحت مع مرور الأعوام معوّقاً رئيسياً يعوق التنمية المستدامة.

١٦- واسترسل ممثل الجزائر قائلاً إن من المؤسف ألا يعترف المجتمع الدولي بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في سبيل تحقيق التكامل الإقليمي اعترافاً كاملاً، ولا سيما عقب إنشاء الاتحاد الأفريقي. فقد شدد ذلك المشروع الـــذي اتُّـــبع أيضـــاً من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على التزام الحكومات الأفريقية بالتكفل بمشاكلها الاقتصادية وحلها.

- - - - -